



### السيد عبد الصمد حيكرا أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصل مكتب المجلس بمراسلة من السيد رئيس الحكومة يخبر من خلالها بتعويض السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المعينين أعضاء في الحكومة، ويتعلق الأمر ب: بدر الطاهري من حزب التجمع الوطني للأحرار برسم الدائرة الانتخابية المحلية مكناس؛ عبد المالك بكاوي من حزب التجمع الوطني للأحرار برسم الدائرة الانتخابية المحلية تاونات-تيسة؛ نور الدين العقاوي من حزب الحركة الشعبية برسم الدائرة الانتخابية المحلية الفقيه بن صالح؛ نعيمة بوشارب من حزب التقدم والاشتراكية برسم الدائرة الانتخابية الوطنية.

وتوصل مكتب المجلس من المجلس الدستوري بقرار رقم 13/929 بخصوص المواد المعدلة من النظام الداخلي لمجلس النواب والذي قضى بأنه ليس فيها ما يخالف الدستور.

وبخصوص النصوص التشريعية فقد توصل مكتب المجلس بمقترح قانوني إلى إلغاء عقوبة الإعدام يقضي بتغيير مقتضيات الفصول: 16-41-147-155-163-165-

167-181-182-185-190-201-202-203-218

الفقرة الثالثة و218 الفقرة السابعة 267-392-393-396-398-399-410-411-412-438-474-580-584-

588-590-591 لمجموعة القانون الجنائي ومقتضيات الفصول 138-144-145-151-153-164-170-171-175-

179-181-183-184-185-186-197-200 من قانون العدل العسكري وبنسخ مقتضيات الفصول من 601 إلى 607

من قانون المسطرة الجنائية، تقدم به السيدات والسادة النواب:

خديجة الروسي من فريق الأصالة والمعاصرة؛ محمد عمر وحسناء أبو زيد من الفريق الاشتراكي؛ نزهة الصقلي من فريق التقدم الديمقراطي؛ فاطمة اكيمة من الفريق الحركي؛ عادل تشيكيطو

### محضر الجلسة الخامسة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 22 محرم 1435 (26 نونبر 2013).

الرئاسة: السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وإثني عشر دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا والدقيقة الثانية عشرة.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة.

### السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

تفضلوا السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، سننطلق على بركة الله. تفضلوا السيدات والسادة النواب، السادة الوزراء، تفضلوا نطلق على بركة الله، تفضلوا، شكرا. أرجو القليل من الهدوء في القاعة من فضلكم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي وخاصة المواد من 202 إلى 207 يخصص المجلس في هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة النواب حول السياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وقبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوته ملخص عن المراسلات الواردة على المجلس، تفضلوا السيد الأمين.



من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛ فوزية لبيض من فريق الإتحاد الدستوري.

مشروع قانون رقم 49.13 يوافق بموجبه على اتفاقية المتر المنشأ بموجبها المكتب الدولي للأوزان والمقاييس BPM الموقعة بباريس في 20 ماي 1975 والمعدلة في 6 من أكتوبر 1921.

مشروع قانون رقم 23.13 بتغيير وتميم القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية.

كما توصلت رئاسة مجلس النواب ب 35 سؤالاً شفويًا و 6 أسئلة كتابية و 89 جوابًا عن أسئلة كتابية، أما الأسئلة الكتابية المبقاة دون جواب فعددها 2162 وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الأمين، قبل أن نشرع في جدول أعمالنا أريد أن نرحب باسمكم جميعا بالدكتور رشاد أحمد الرصاص وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى لجمهورية اليمن الشقيقة مرحبا بكم السيد وزير الدولة. هو موجود بين ظهرانينا ولكن ربما لم يلتحق بالمنصة ... السيد الشوباني المفروض أن يكون بين ظهرانينا ...

طيب إذن نشرع ونتقل حضرات السيدات والسادة، السيد الرئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء المحترمون، نشرع في معالجة جدول أعمالنا بمعالجة الأسئلة المحورية التي تتعلق بوحدة الموضوع ولدينا إذن سؤال، سؤال محوري واحد حول السياسة الخارجية لبلادنا وآخر التطورات لقضية الوحدة الترابية تقدمت به فرق الأغلبية والمعارضة. الكلمة لمقدمي السؤال عن فرق المعارضة السيد النائب المحترم محمد عامر فليتفضل مشكورا.

**النائب السيد محمد عامر:**

شكرا السيد الرئيس،

**السيد رئيس الحكومة،**

**حضرات السيدات والسادة،**

هناك ملاحظة أولية السيد الرئيس، في صيغة السؤال المعارضة ما طرحه سؤال يتعلق بوزارة الخارجية، طرحت سؤال القضية الوطنية في شموليتها. ولهذا كما تعلمون حضرات السيدات والسادة، القضية الوطنية كتعرف تتمر بتطورات مهمة كيداخل فيها الجانب دبلوماسي بالجانب السياسي والأمني والتنموي ولا شك أننا جميعا ومن خلالنا المغاربة يتطلعون وينتظرون لمعرفة ما هي رؤية الحكومة؟ ما هو برنامجها؟ وما هي المبادرات التي تنوي اتخاذها لمواجهة مخططات أعداء وحدتنا الترابية وكذلك لاتخاذ مبادرات على أرض الواقع.

ولهذا السؤال ديالنا هو أولا ما هي التحركات التي قامت وستقوم بها الحكومة للدفاع على هاد الملف ومواجهة الخصوم؟ ما هي خطط الحكومة لتعزيز الوحدة الترابية من خلال مشاريع ملموسة على أرض الواقع في الأقاليم الجنوبية؟ وما هي إجراءات الحكومة لتعزيز الدبلوماسية الرسمية والموازية في الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن لمقدمي السؤال عن فرق الأغلبية، السيدة النائبة المحترمة خديجة أبلاضي ... السيدة النائبة عزوها العراك.

**النائبة السيدة عزوها العراك:**

شكرا لكم السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

ما من شك بأن قضية الوحدة الترابية تشكل قضية إجماع وطني وقد خصص صاحب الجلالة الخطاب الأخير



التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالدفاع عن المصالح الحيوية لبلادنا وعن مقدساتها وسيادتها ووحدتها الوطنية.

إن قضية الصحراء في صلب الأولويات الوطنية الكبرى، وهي بذلك تعكس إرادة ملك وشعب في الدفاع عن أرضه وتمثين وحدته الوطنية، وسؤال اليوم هو مناسبة للتأكيد مجددا على الموقف الثابت للمغرب الراض للانعصال والتجزئة والتقسيم. وللتأكيد مرة أخرى على مغربية الصحراء بشهادة تاريخ الأمة المغربية وعمق روابط الوحدة والترايط بين مختلف قبائل وفئات المغرب من شماله إلى جنوبه وموثيق بيعة قبائل الصحراء للملوك الذين تعاقبوا على حكم هذا البلد وهي بالتالي محط إجماع وطني بين كل مكونات المجتمع المغربي ملكا وحكومة وشعبا ويتأسس على المشروعية الدينية التاريخية والسياسية والواقعية، ولعمري لهذا هو أعظم معطى حقيقي تنبني عليه أحقية قضيتنا.

وكما تعلمون، فإن الاستراتيجية الحكومية في موضوع قضية الصحراء المغربية تؤطرها التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي يولي هذا الموضوع رعاية وحرصا خاصين ولا يكاد يخلو أي من خطاباته من توجيهات ورسائل تتعلق بهذا الموضوع. وبهذا الصدد فقد حددت الرسالة الملكية الموجهة إلى ندوة سفراء جلالته في شتنبر 2013، الخطوط العريضة والتوجيهات الاستراتيجية للدبلوماسية المغربية في خدمة القضايا والمصالح الوطنية وعلى رأسها قضية الصحراء.

وحمل الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء رسائل واضحة وصريحة تتعلق بمخضوم وحدتنا الترابية، كما رسم الملامح الكبرى للنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة.

كما أن دستور 2011، جعل من الوحدة الوطنية إحدى الثوابت الجامعة للأمة وتضمن تحديدا صريحا لدواعي

بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة الجزء الأساسي من الخطاب لتأكيد دفاع بلادنا عن القضية أمام مناورات الأعداء. وإن كان الإجماع الوطني قد شكل الركن الأساسي في تعبئة المواطنين للدفاع عن هذه قضية الوطنية الأولى، فإن العمل الدبلوماسي كذلك يشكل أداة مهمة للتواصل مع المجتمع الدولي والدفاع عن مغربية الصحراء في المعامل الدولية، وهو ما يعني استغلال كل محاور سياستنا الخارجية للدفاع عن هذه القضية الوطنية الأولى وهو كذلك ما يقيم وضعنا المتقدم بالاتحاد الأوروبي وشراكتنا مع مجلس التعاون الخليجي وسياستنا اتجاه الدول الإفريقية واتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع مجموعة من الدول وغيرها من المحاور لا يسعنا الوقت لذكرها جميعا.

وعليه نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، أمام مناورات أعداء وحدتنا الترابية، ما هي استراتيجية الحكومة لتفعيل الدبلوماسية المغربية وتحقيق مكاسب جديدة لقضية الوحدة الترابية؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على السؤال.

**السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية، أن أعبر عن التقدير لمبادرة السيدات والسادة النواب المحترمين طرح السؤال في موضوع القضية الوطنية الأولى للمثول أمام مؤسستكم الموقرة للتبادل والنقاش في إطار التكامل بين العمل الدبلوماسي الحكومي والبرلماني، انطلاقا من



على القضية الوطنية. كما أبرزت قدرة بلادنا على صد مناورات الخصوم والنجاح في احتوائها وتحجيمها والحد من آثارها.

إن سنة 2013 سنة غنية بالأحداث المتعلقة بقضية الصحراء، فمن جهة شهدنا تأكيد كل من فرنسا والولايات المتحدة للموقف الإيجابي من مقترح الحكم الذاتي بالإضافة إلى دول أخرى خصوصا إثر زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى بلادنا في أبريل الماضي وبمناسبة الزيارة الملكية إلى الولايات المتحدة الأخيرة، وذلك رغم حملات الخصوم الهادفة إلى نسف ومحاربة مبادرة الحكم الذاتي وتقويض المسلسل التفاوضي، في الوقت الذي نحن نسير في هذا الاتجاه بكل اطمئنان هنالك من يراقب الحركات والسكنات ويحاول أن ينسف كل شيء. وهي أيضا سنة الإعلان عن النموذج التنموي للأقاليم الصحراوية الجنوبية الذي تتبعتم جميعا تفاصيله والانخراط في مسلسل التنمية الشاملة القائمة على احترام القانون والإنصاف فضلا عن كونها سنة كسب معركة الحفاظ على نطاق اختصاصات بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء.

أما في الفترة الأخيرة، فيمكن التوقف عند ما سمي بلقاء "أبو جاب" وما شهدته من تجدد مناورة استهداف السيادة الوطنية حيث كان الرد المغربي واضحا وحازما لا يقبل المساومة. وبموازاة ذلك فقد أنصف البرلمان الأوروبي في توصياته الأخيرة المتعلقة بسياسة الجوار أو بالساحل والصحراء مواقف وحصيلة بلادنا في حماية الاستقرار والنهوض بحقوق الإنسان، وتؤكد هذا الإنصاف لاحقا في تصويت 163 دولة على عضوية المغرب في مجلس حقوق الإنسان رغم الاستغلال المغرض والمتحامل على بلادنا لمسألة حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية. وكل هذه المتغيرات تفرض رفع مستوى التفاعل معها سواء من خلال استثمار العناصر الإيجابية ولاسيما المتعلقة بالنموذج المغربي في الإصلاح مع صيانة الاستقرار وذلك في محيط إقليمي يعيش تحديات أمنية

الفعل والتفاعل التي يجب أن تنهجهما الدبلوماسية المغربية في إطار الجوار والانتماء والشراكة.

ومن جهته، نص البرنامج الحكومي على أن الحكومة ستضعف جهودها من أجل الوصول إلى حل سياسي نهائي متوافق عليه في احترام تام للوحدة الوطنية والترايبية للمملكة، حيث ستعمل على دعم مسلسل المفاوضات المنبثق من المبادرة المغربية للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية وعلى إشعاع أكبر للنموذج المغربي وذلك بالتعريف الأوسع بمسلسل الإصلاحات والأشواط الكبرى التي قطعتها بلادنا في ميادين الديمقراطية والاندماج الإيجابي والفعال في المنظومة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي اللذين تنعم بهما وذلك من خلال تحسين أداء التمثيليات الدبلوماسية للمملكة.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم، أن تدبير هذا الملف يتم في سياق دولي وإقليمي معقد يتسم بتغيرات متلاحقة تؤثر على استقرار العالم وتضعف قدرة النظام الدولي على التفاعل مع التحولات المتسارعة سياسيا وماليا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وبيئيا، لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات مختلف البلدان. توسع دائرة الفاعلين من دول ومنظمات دولية وإقليمية ومنظمات غير حكومية ومجمع مدني وتداخل تأثيرهم في القضايا الدولية والإقليمية، تحولات استراتيجية وسياسية عميقة في المنطقة المغاربية خاصة والعربية عامة مع تزايد التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، كل هذه المعطيات جديدة لها تأثير على الملف، وهو ما أثر على تعامل الدول والهيئات مع قضية الصحراء وفرض الوعي بالمرحلة الجديدة التي دخلها هذا النزاع المزمع والمفتعل، حيث أبانت تطورات الأشهر الستة الماضية عن حاجة ملحة لرفع درجة اليقظة وحالة الانخراط الجماعي في الدفاع



بذلتا المملكة المغربية منذ 2006، التجاوب موجود لكن من يستمع؟ كما صادقت اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 أكتوبر الماضي بدون تصويت على القرار "أ" 68 "ل" 5 الذين يؤكد انخراط الجمعية العامة في نفس توجه مجلس الأمن الهادف إلى إيجاد حل سياسي واقعي لهذا الملف ولم يشر هذا القرار إلى الآليات الأخرى التي أصبحت متجاوزة؛

ثانيا، تعبئة الجهود من أجل إقناع الدول التي مازالت تعترف أو جمدت اعترافها بالجمهورية الوهمية على سحب اعترافها كاملا، حيث أسفرت مختلف المبادرات التي قام بها المغرب وخاصة منذ سنة 2000 عن سحب أزيد من 30 دولة لاعترافها بهذا الكيان الوهمي؛

ثالثا، التصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية والتعريف بانتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها الانفصاليون ضد المواطنين المحتجزين بمخيمات تندوف، وقد بدأ الرأي العام الدولي يستوعب هذه الوضعية كما عكست ذلك العديد من التقارير الدولية، فيما سبق كانت المنظمات الدولية والرأي العام لا يكاد يصغي لهذا الأمر، الآن بدأ الأمر يتغير. إضافة إلى الدعوة الصريحة لمجلس الأمن في قراره الأخير من أجل إحصاء ساكنة المخيمات واحترام حقوق الإنسان بها وضمان الحماية الدولية اللازمة لهم من قبل المفوضية السامية للاجئين، وهو موقف نتج مع قيام المغرب بحملة دبلوماسية تحسيسية فيما يتعلق بالوضعية المزرية التي يعيشها إخواننا المحتجزون في تندوف وتحديد المسؤولية القانونية والسياسية للسلطات الجزائرية فيما يتعلق بهذه المعاناة، مع الأسف الشديد؛

رابعا، إعادة تأطير مهمة المبعوث الأممي لتركز على تيسير الوصول إلى حل سياسي واقعي ومتفق عليه، وفقا لمنطوق قرارات مجلس الأمن. واعتماد المبعوث الأممي، منهجية جديدة تنبني على الدبلوماسية المكوكية في أفق إيجاد حل سياسي

متصاعدة، أو من خلال اليقظة والمواجهة للعناصر السلبية وخاصة المتعلقة بمناورات الخصوم الرامية إلى استنزاف بلادنا والمس بمصداقيتها، كما تؤكد أن العمل من أجل الوحدة الوطنية والترايبية هو بمثابة كفاح مستمر ومتجدد.

السيد الرئيس،

تضع الدبلوماسية المغربية قضية الصحراء على رأس أولوياتها وتكرس طاقاتها وإمكاناتها المادية والبشرية للدفاع عن قضيتنا المصيرية في مختلف المحافل والمنتديات الدولية، وتتبع سير ملفها لدى الأمم المتحدة وذلك وفقا للثوابت الوطنية والشرعية الدولية.

وقد استطاعت الدبلوماسية المغربية أن تحقق خلال السنوات الأخيرة منجزات هامة وملموسة تؤكد حيويتها وفعاليتها وقدرتها على التأقلم مع التغيرات الدولية والإقليمية، وفي تكامل مع جهود القوى الوطنية الحية بما في ذلك الدبلوماسية البرلمانية والحزبية والنقابية وجهود المجتمع المدني، وقد تم العمل على عدة مستويات وفق رؤية تكاملية سعت بالأساس إلى:

أولا، اعتماد الأمم المتحدة لمقاربة جديدة في معالجة هذا النزاع عبر التوجه نحو حل سياسي متفاوض بشأنه، الذين عاشوا هذا الملف من أوله إلى آخره يعرفون هذه الخصوصيات وهذه التفاصيل، وهو توجه يكتسب مناصرين جدد على الصعيد الدولي كما يتضح من خلال قرارات مجلس الأمن الأخيرة ومواقف العديد من الدول بما فيها القوى المؤثرة، كما تمكنت بلادنا من توسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي الشجاعة ولمقاربتها البناءة لإيجاد حل سياسي ونهائي لهذه القضية. ونسجل هنا تنويه القرار 2099 الصادر في أبريل 2013 بإجماع أعضاء المجلس بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما صوب تسوية هذا النزاع، كما طالب بمواصلة المفاوضات على أساس الواقعية وروح التوافق والأخذ بعين الاعتبار الجهود التي





كما أن التحرك المغربي القوي في إفريقيا، من خلال الزيارات الملكية المثمرة لعدد من الدول الإفريقية كالسينغال، كوت ديفوار، الكابون ومالي واحتضان المغرب لمؤتمر حماية الحدود وحضوره اللافت اليوم على مستوى دول الساحل وتنامي الدور المغربي في الدفاع عن استقرار دول إفريقيا ونمائها، يؤثر إيجاباً على القضايا الوطنية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، وإذ كنا نعتبر أن دورنا في إفريقيا هو من باب الأخوة الإفريقية.

استمرار وتعزيز موقف المغرب الحازم الراض لأي محاولة لتوظيف مسألة حقوق الإنسان في هاد النزاع المفتعل مع العمل على التعريف بالنموذج المغربي المتميز بالإصلاحات العميقة التي أنجزت في مجال إيجاد آليات لتعزيز النهوض بحقوق الإنسان والتفاعل المتميز مع الهيئات الدولية المعنية كل شيء يقع هنا داخلياً؛

ثالثاً، الإستراتيجية المستقبلية للحفاظ على المكتسبات وفتح آفاق جديدة، السيد الرئيس، ستواصل الدبلوماسية عملها في الدفاع عن قضيتنا الوطنية وصيانة المكتسبات المحققة والمثارة آنفاً إن على مستوى الأمم المتحدة أو المواقف الدولية والقارية والإقليمية مع الإستناد على رصيد النموذج المغربي المتميز في إنجاز الإصلاح في إطار الاستقرار والوحدة، وهو رصيد ذو قيمة مضافة لبلادنا في قضية الصحراء ويجب مواصلة دعمه بالحفاظ على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والمسار الإصلاحية، وهو ما له تقدير متزايد في المحافل الدولية وعند المراقبين الدوليين. وتمثل الملامح الكبرى لهذه الإستراتيجية في:

أولاً، إطلاق تفاوض حقيقي حول مشروع الحل السياسي في إطار الأمم المتحدة على أساس مبادرة الحكم الذاتي الشجاعة وصيانة الدعم الدولي لها ومواجهة كل انحراف عن المقاربة الأممية الساعية لاعتماد حل سياسي؛

متفاوض بشأنه ومتوافق عليه. وقد أكد أعضاء مجلس الأمن في معرض تعقيهم على الإحاطة التي قدمها المبعوث الأممي عن نتائج زيارته الأخيرة شهر أكتوبر للمنطقة عن دعمهم لمسلسل المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع - كل كلمة لها وزنها- وشددوا على واقعية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي كأساس لتسوية هذا النزاع. كما رحبوا بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان من خلال تعزيز الآليات الوطنية والجهوية والتفاعل الإيجابي مع الإجراءات ذات الصلة لمجلس حقوق الإنسان، وأكدوا مجدداً على ضرورة السماح للمفوضية السامية للاجئين للقيام بإحصاء محتجزي تندوف، هذه تقدمات جد مهمة؛

خامساً، كما واصلت القوى الفاعلة على المستوى الدولي دعمها لمبادرة المغرب من خلال المواقف التي عبرت عنها، وسارت في هذا الاتجاه العديد من الدول المهمة من القارة الأوروبية والآسيوية وأمريكا اللاتينية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إضافة إلى الموقف البناء لإسبانيا اليوم، الذي يتقدم في اتجاه دعم الخطوات التي يقوم بها المغرب لإنهاء هذا النزاع المفتعل؛

سادساً، وعلى مستوى حركة عدم الانحياز -اللي ما كانتش كتسمع لينا- التي كانت مواقفها تدعم مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال، أكدت القمة الأخيرة التي انعقدت في طهران في غشت 2012 على دعمها للخيارات الثلاثة لتقرير المصير بما فيها الحكم الذاتي والاندماج. وسجلت الخطوات الهامة التي اتخذها المغرب منذ 2006 لإيجاد حل نهائي للنزاع حول الصحراء المغربية، كما أشارت صراحة إلى قرارات مجلس الأمن الأخيرة منذ القرار 1754 إلى القرار الأخير التي تؤكد جدية ومصداقية القرار المغربي.



بلدنا للحفاظ على وحدته الوطنية، الموقف العربي في العموم كان دائما يسير في هذا الإتجاه وخصوصا دول الخليج؛

رابعا، تدعيم الشراكة الإستراتيجية مع الإتحاد الأوروبي وتشجيع العلاقات مع مؤسساته الأخرى: الأمانة العامة لمجلس الإتحاد، مجموعة العمل حول حقوق الإنسان مع إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب بما في ذلك تعزيز الحوار مع البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا والعلاقات المستمرة والتقدير الكبير الذي يظهر ويصرح به للنموذج المغربي في هاد المحيط المضطرب وكما سمعتموه البارحة بمناسبة الذكرى 50 للبرلمان هو شيء أصبح مألوفا في الخطاب السياسي.

تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتضح جليا من خلال الزيارة الرسمية لجلالة الملك وتكريس سياسة الإنفتاح والتقارب مع دول أمريكا اللاتينية ومواصلة الجهود لضمان تموقع متميز لبلادنا بمنطقة آسيا والشرق الأقصى من خلال تشجيع التشاور السياسي والتبادل الاقتصادي؛

سادسا، العمل على تنويع وتوسيع دائرة آليات التنسيق متعدد الأطراف، لتعزيز موقف بلادنا على المستوى الإقليمي عبر المساهمة الفعالة ضمن تجمع دول الساحل والصحراء وتقوية روابط التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية الإفريقية ومن ذلك إعطاء أولوية لتفعيل أنشطة مؤتمر الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، باعتبارها أداة لتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع هذه الدول الشقيقة والصديقة مع تعزيز الحضور الفعال للمغرب في المسلسلات الجهوية والمنتديات في إطار التعاون جنوب-جنوب كلما كانت الفرصة عند الدول الإفريقية أن تلتقي مع المغرب خارج إطار الإتحاد الإفريقي إلا وعبرت عن سعادتها أن ترى المغرب بينها وأكدت مكانته وأكدت يعني أولويته وأكدت خصوصيته وبطبيعة الحال الأمور الأخرى لها

ثانيا، توفير شروط تنزيل الجهوية المتقدمة من خلال النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وتعزيز حقوق الإنسان واحترام الخصوصية الثقافية الصحراوية الحسانية؛

ثالثا، التصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية والتعريف بانتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها الانفصاليون ضد المواطنين المحتجزين بمخيمات تندوف، وإقرار إحصائهم وتعزيز موقف المغرب الحازم الرافد لأي محاولة لاستغلال حقوق الإنسان في هاد النزاع المفتعل، مع مواصلة جهود إقناع الدول المتبقية والمحدودة لسحب اعترافها بالجمهورية الوهمية.

وسيؤطر عمل الدبلوماسية الوطنية رسمية وموازية عدد من الاختيارات والآليات أهمها:

أولا، مواصلة تعبئة الدبلوماسية المغربية لمواكبة وتفعيل التوجه لتطوير علاقات المغرب الثنائية مع دول جنوب الصحراء، حيث دعا جلالة الملك، في خطاب الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء إلى تعزيز سبل التنسيق والتعاون مع هذه الدول الشقيقة في مختلف المجالات وخاصة من أجل عقد اتفاقيات للتبادل الحر معها في أفق تحقيق اندماج اقتصادي جهوي. على كل حال هادو إخواننا عبر قرون طويلة وعديدة تجمعا معهم علاقة المودة وعلاقات روحية لا يمكن أن تغيرها السياسة ولو ارتبكت لفترة محددة؛

ثانيا، العمل على تفعيل الإندماج المغاربي كخيار استراتيجي للتكامل والإندماج بين البلدان الخمسة المغاربية والمجال العربي امتدادا طبيعيا لهذه البلدان، في جميع الأحوال احنا والإخوان الجزائريين وباقي دول المغرب العربي احنا خوت وغانبقاوا خوت وأي إتجاه آخر احنا غانرفضوه؛

ثالثا، العمل على تعزيز الشراكة الإستراتيجية النموذجية التي تم إرساؤها في 2011 بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة التي أكدت دائما موقفها الثابت والمتضامن مع



تحقيق تأطير جيد للجمعيات والفاعلين بالمجتمع المدني من أجل توحيد الصفوف وتمتين جبهة داخلية قادرة على مواجهة الأطروحات الانفصالية؛

تعزيز العمل الثقافي كوسيلة فعالة من وسائل الدفاع عن المصالح العليا للبلاد وفي مقدمتها قضية الصحراء كمنطلق للتعريف بالمرور الحضاري الوطني مع إبراز خصائص الهوية المغربية وتكريس البعد الثقافي للدبلوماسية المغربية من أجل التعريف بالنموذج المغربي القائم على الاعتدال والانفتاح والتضامن مع الشعوب؛

مواكبة الجهود الرامية إلى تأهيل الجهاز الدبلوماسي من خلال التكوين والتكوين المستمر والتدبير المعقلن للموارد المالية والبشرية.

وفي الأخير، إن المكتسبات التي تم إحرازها لحد الآن في حاجة مستمرة إلى التعزيز والإضافة، تلاحظون أنه على مدى هذه الثمان وثلاثين سنة تغير الملف من طور إلى طور إلى أن أصبحنا في الوضعية الحالية ومكتسبات كبيرة يجب ترسيدها. إذ لا بد من مواصلة الدفاع عن حقوقنا الشرعية ضمن مقاربة شمولية يكون في صلبها الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف جهات الوطن وفي مقدمتها أقاليمنا الجنوبية بإرساء قواعد الجهوية المتقدمة لإنجاح النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية والانفتاح على مزيد من الدول الصديقة والشقيقة ومواصلة الجهود للتعريف بعدالة قضيتنا عن طريق تنويع العلاقات وتعزيزها مع مختلف الشركاء الدوليين والتكتلات الجهوية والإقليمية.

إننا مقتنعون، بأن الدبلوماسية الرسمية لم تعد وحدها كافية في عالم منفتح ولى فيه المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين، المنظمات النسوية وغيرها وغيرها... ومتفاعل على مختلف المستويات ما لم تتكامل بآليات أخرى من دبلوماسية موازية تمارس عبر الأحزاب السياسية واللجان البرلمانية وجمعيات

وقتها. وهي اختيارات كبرى للدبلوماسية المغربية تتيح توفير إطار استراتيجي ومؤسسي قوي لدعم القضية الوطنية مع مضاعفة الجهود على مستوى الإجراءات التالية:

أولاً، التعبئة والمشاركة الفعالة في جميع المناسبات والنقاشات الدائرة في إطار الأمم المتحدة على مستوى مختلف أجهزتها بهدف التصدي للمناورات المعادية لبلدنا ولنصرة قضيتنا الوطنية، بطبيعة الحال هناك جنود مجندون دبلوماسيا للقيام بالواجب باستمرار؛

ثانياً، التعبئة وتضافر الجهود من أجل مواصلة تفعيل الدبلوماسية غير الحكومية عن طريق البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات والمتقنين ورجال الأعمال والإعلام والمرأة للتواصل مع الشعوب وخاصة فيما يتعلق بعدالة قضيتنا الوطنية وهذا لم يتوقف أبداً ولكن بكل صدق ونهتكم على أن يعني هاد الجهود البرلماني ومن الهيئات الأخرى كالنقابات والمتقنين ورجال الإعلام والأعمال إلخ... يعني يتصاعد وأعتقد أنه محتاج لدعم وتكوين إضافيين كي تكون تعطي الأمور نتائج أكثر؛

ثالثاً، تطوير علاقات التعاون والتبادل مع مجمل وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية وتطوير آليات الرصد الإخبارية وتقوية حضور الأخبار المتعلقة بالصحراء في وسائل الإعلام، وذلك بغية ضمان تواصل واسع وتفاعل منتج مع الأنشطة والتظاهرات المرتبطة بالحقل الدبلوماسي الوطني مع دعم الإنتاج السينمائي حول القضية الوطنية تاريخاً وحاضراً، كل حاجة راه عندها أهميتها، السينما أصبحت سلاح يعني ماض في هاد الموضوع؛

إعطاء أهمية للدور الذي يمكن أن يضطلع به المغاربة المقيمون بالخارج في تحسيس الرأي العام المحلي وجمعيات المجتمع المدني بحكم تواجدها واحتكاكها ومعرفتها بمجتمعات بلدان الإقامة؛





لقد كان باعنا الأساسي في فريق العدالة والتنمية وفرق الأغلبية اختيار موضوع القضية الوطنية ليكون محور السؤال الشهري، هو رغبتنا من جهة في بعث رسالة مفادها أن موضوع قضية الصحراء هو شأن يناقشه ممثلو الأمة وهو شأن حكومي كذلك ونذكر هنا بما قاله جلالة الملك، عند افتتاح الدورة التشريعية لهذه السنة "إن قضية الصحراء ليست فقط مسؤولية ملك البلاد ولكنها أيضا قضية الجميع؛ مؤسسة الدولة والبرلمان والمجلس المنتخبة" إلى آخر كلام جلالة الملك.

ومن جهة أخرى، فإن طرحنا هذا السؤال يأتي في ظرفية خاصة تمر منها القضية الوطنية تتمثل في الاستفزات المتصاعدة للجارّة الجزائرية وفي انسداد أفق الحلول المكوكة للمبعوث الأممي مما جعل ملك البلاد يقول إن الوضع صعب والأمور لم تحسم بعد. وفي نفس الوقت عرف الملف انعطافا كما يعلم إيجابيا بعد الزيارة الملكية الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية كما يعلم الجميع.

لقد سجل فريقنا بارتياح الدبلوماسية المبادرة في عهد حكومتكم والتي قادها السيد وزير الخارجية السابق ويواصلها السيد وزير الخارجية الحالي تحت إشراف وتوجيه من جلالة الملك، وتتلخص هذه الدبلوماسية في مجموعة من المحاور نختزلها في:

تعزيز الدعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي حيث استمر مجلس الأمن في دعم المقاربة المغربية وهو ما سارت عليه جمعية الأمم المتحدة ولجنتها الرابعة؛

ثانيا، إعادة تأطير المسلسل السياسي بذلك أن المغرب كانت له الشجاعة عقب تبني مجلس الأمن للقرار 2044 لتقييم مسلسل المفاوضات حيث خلص إلى تآكل مسار المفاوضات والمشاكل المرتبطة بالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة؛

المجتمع المدني والهيئات الحقوقية والثقافية والرياضية والفاعلين الاقتصاديين وغيرهم من الأفراد والجماعات مما يسدونه من خدمات للدفاع عن مصالحه العليا وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية الأولى.

وستواصل الدبلوماسية المغربية ومعها مختلف مكونات الشعب المغربي الدفاع عن قضية الوحدة مؤكدين على أننا أصحاب حق، ولا يستوي من يدافع عن قضية مشروعة وعدالة ومن يسعى إلى مزيد من التأزم واستمرار الجمود وإطالة أمد الصراع وتوظيفه في أغراض لا تخدم مصلحة الشعوب في المنطقة.

إن المغرب معززا بهذه المكاسب المتواترة يجدد التعبير عن استعداداته للانخراط في عملية تفاوضية مكثفة لإيجاد حل سياسي متوافق عليه للخلاف المفتعل حول قضية الصحراء المغربية انطلاقا من مبادرة الحكم الذاتي التي أجمع مجلس الأمن عبر ثمان قرارات متتالية على اعتبارها مبادرة جادة وذات مصداقية وبيقى حريصا على مد يده إلى جيرانه لبناء اتحاد مغاربي قوي في مواجهة التحديات التي تنتظره وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد رئيس الحكومة، نشرع الآن في المناقشة العامة. إذن أعطي الكلمة للأغلبية، لفريق العدالة والتنمية السيد النائب المحترم رضا بن خلدون عن فريق العدالة والتنمية.

**النائب السيد محمد رضى بن خلدون:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،



الذي جعل من الإنسان محور النموذج التنموي المنشود وسننجح أكثر إذا قمنا بخطوات أساسية نذكر منها:

- المطالبة بربط الجولات المكوكية للمبعوث الأممي بالحسم في موضوع إحصاء اللاجئين بتيندوف؛

- التنزيل الفوري للجهوية الموسعة والإسراع بالقانون التنظيمي والقوانين ذات الصلة وما يقتضيه ذلك من تنزيل مشروع الحكم الذاتي باعتبار أننا أمام قضيتنا الأولى؛

- ثالثا، العمل على نقل القضية من مجلس الأمن وإرجاعها للجمعية العامة للأمم المتحدة إذ سنكون أمام أقاليم لا يمكن اعتبارها غير متمتعة بالحكم الذاتي؛

- رابعا، التنزيل الفوري لتوصيات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعدم الارتكان بالآخر؛

- خامسا، مواصلة الإصلاحات الديمقراطية ببلادنا واحترام حقوق الإنسان شمالا وجنوبا والتسريع على توقيع صكوك البروتوكول التطبيقي حول محاربة التعذيب واحترام حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات؛

- سادسا، الضغط على البوليساريو والجزائر لاحترام حقوق الإنسان عبر سياسة هجومية؛

- سابعا، رفع منسوب الثقة مع أبنائنا بالأقاليم الجنوبية عبر الحوار؛

- ثامنا، اعتماد سياسة إعلامية قوية تسوق مقترحات المغرب ومنجزاته.

تطوير عملنا الديمقراطي، تنمية مستدامة، حوار مع أبنائنا في الصحراء، تنزيل للجهوية الموسعة تلك هي المفاتيح التي نطالب منكم السيد رئيس الحكومة استعمالها في إطار الدفاع عن القضية الأولى قضية الصحراء المغربية وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم،

ثالثا، ما يتعلق بالبعد الإنساني عبر تكثيف تبادل الزيارات لتخفيف المعاناة على العائلات، ثم التصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية نذكر منها محاولة توسيع صلاحيات المينورسو وما تبعها كما نعلم جميعا.

ونشير هنا السيد رئيس الحكومة، إلى أنه خلال السنتين المنصرمتين تم سحب الاعتراف بالجمهورية الوهمية من قبل 4 دول وهي "Saint Vincent et Grenadines" "Barbade" و "Haïti" و "Panama".

نشير كذلك إلى سياسة الحكومة في التعبئة للقضية الوطنية سواء تعلق الأمر بمختلف القطاعات الوزارية: وزارة الداخلية، وزارة العدل والحريات في المحافل الدولية ونشير إلى سياسة الرد الدائم على الأطروحات الانفصالية التي قام بها وزيركم في الاتصال وزيارة وفد إعلامي عربي للأقاليم الجنوبية وما رافقها وقيام وزيركم في التعليم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتأسيس مركز الدراسات الصحراوية وعلى المستوى الاقتصادي أصبح المغرب اليوم هو المستثمر الثاني في إفريقيا رغم كما نعلم من موقفه من الاتحاد الإفريقي وهو الذي أحيا تجمع "سين صاد" وغير ذلك من المؤشرات الدالة على هذه الدينامية الجديدة.

إن هذه المكتسبات لا يمكن أن تنسينا أن المشكل لازال قائما، إننا نعتبر السيد رئيس الحكومة، أن الدول القوية هي الدول التي تملك الشجاعة للاعتراف بأخطائها ثم معالجتها وفق الآليات الديمقراطية والدستورية. لقد أخطأنا في احتكار ملف القضية الوطنية دون إشراك الفاعل السياسي والمدني والحقوق في الموضوع وأخطأنا لما انجرنا أحيانا إلى مقارنة أمنية لتهدة الأوضاع في الصحراء وأخطأنا لما انتهجنا سياسة الربيع الاقتصادي والاجتماعي، ولكننا نجحنا اليوم لما قمنا بتشخيص دقيق لوضع أقاليمنا الجنوبية عبر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي



أخطاء نحن أبناء النقد الذاتي لا بد أن نتحدث عن أخطائنا وبششم وبعزة، نحن نخطئ وقد أصبنا كثيرا فالخطأ هو مدارج ومدخل للصواب. أخطاؤنا كثيرة في معالجتنا لقضية الصحراء اعتمدنا على المقاربة الأمنية وحدها دون أن نصاحبها بالعمل الاجتماعي والثقافي والسياسي، نعم كان البناء، كانت البنية التحتية، كانت المؤسسات، كان الازدهار الضخم ولكن أهملنا الروح أهم عنصر يهتم الجانب الثقافي والروحي للمجتمعات الصحراوية وهي الثقافة، الثقافة ثم الثقافة، الصحراوي كان يقوم بعملين إثنين في حياته الاجتماعية عند الراحة وعند الاستراحة يقوم بثقافة المحاضر والمشي على طريقة الفلاسفة الإغريق كانوا بين المحاضر وبين المدرسة الراحلة.

أهملنا كذلك الجانب الاقتصادي الخاص بالأسر الفقيرة والضعيفة، سمحوا لي لن أطيل كثيرا لأن كنتنقز عن...، إهمال تكوين خلايا ثقافية وتأطيرية تهتم بالجيل الجديد وترصد تطلعاته، لم نرصد 30 سنة تطلعات الشباب وهذا ما نقع فيه الآن لم نرصد تطلعاتهم. أضعفنا دور الأحزاب الجادة والشبيبات الملتزمة بالقيام بأدوارها داخل أبناء الصحراء، خلقنا جماعات الريغ التي لا تنفيذ بل تضر ولا تنفيذ وأهملنا الطبقات الفقيرة وطبقات الشباب وطبقات المجتمعات إلخ...

سابعاً، ضعف الاستثمارات العمومية والقطاع الخاص لاستيعاب الجيل الجديد، استثمرنا في البنية التحتية، استثمرنا في البناء، استثمرنا في الكثير من القطاعات ولكن الاستثمار الذي يهم الإنسان إلى الوطن سمحوا لي الوطن.

إن ثمن الحرية التي ننعم بها جميعاً الآن، المحسنون والمسيئون إلى الوطن كان ثمنها غالياً جداً، كان ثمنها الشهداء، كان ثمنها السجنون، كان ثمنها الشيء الكثير. لكن بعض إخواننا المغاربة للأسف يتاجرون بالوطن ويتخذونه كسترة أو قبعة يلبسونها متى أرادوا وينزعونها ليدنسوها وليتآمروا بها مع الخارج

الكلمة الآن للمعارضة، السيد النائب المحترم أحمد مفدي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

**النائب السيد أحمد مفدي:**

أرجو أن يتسع صدر الرئيس بعض الثواني أو بعض الدقائق.

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

باسم الفريق الاستقلالي وباسم حزب الاستقلال، نشمن عاليا النتائج الرائعة والباهرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، للولايات المتحدة الأمريكية، ونهنئ الشعب المغربي بما اكتسبته مصداقية جلالة الملك، وبما صبغت به الصداقية على العمل السياسي الذي ينحاز إلى الصدق وإلى الأخلاق وإلى القيم.

اسمحوا لي أن أتحدث بلغة أخرى، لن أتحدث كثيرا عن أحقية المغرب في صحرائه لست في حاجة إلى أن أدلل على حجية المغرب على صحرائه لأنها حجية الأمر المقضي به تاريخيا وثقافيا وحضاريا وشرعيا دوليا، عشائر الصحراء (أولاد لحسن وأولاد بن السبع، إذا يعقوب، الشرفاء الركيبيين، الشرفاء العلويين، الشرفاء العروسيين، أولاد دليم والزرواليين، والزريكيين وأهل الشيخ ماء العينين) وغيرهم كثير. وهم الذين جاؤوا بوفد كبير إلى جلالة الملك في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر للأسف القصيدة خلقتها هناك ها هي هنا مثلا: "كأننا أبناء الساعة وأبناء اللحظة" يقول الأمين بن اليدال:

"ألا فإلى ما اللهو أم أنت غالط\* عن النهج من صوب الهدى أم مغالط (نعم أغالط).

ومال لتقديم العهد لم ترع حقه\* وقد بسطت خد الوفود البسائط" إلى أن يقول "وما ليط بالسبطين من علوية ومن آل بوحبين ركبا أراهط وكالوفد..". إلى آخره، هادو الوفود الصحراوية الذين جاؤوا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.



وكمعني بالشأن الإسلامي والعربي ومطل على القارة الأمريكية جعلته يضاعف من حجم التحديات رغم إصراره على الخيار الاستراتيجي للاندماج المغاربي ووضعه المتقدم ضمن منظومة الاتحاد الأوروبي وشراسته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف الأطلسي. إن المصالح الحيوية هي المؤطر الأساسي لسلوك الدول من هنا عمل المغرب على تنويع شراسته وانفتح على فاعلين جدد: الصين، روسيا وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية الصاعدة.

وبقدر تزايد التحديات وتعاضمها، فاستكمال الطموحات يبقى طريقا طويلا وصعبا يتطلب المزيد من التضحيات ويرتكز قبل كل شيء على دعم الجبهة الداخلية وتحقيق التضامن بعيدا عن الأنا والسياسة السياسية الضيقة. وبكل صدق يمكن القول بأننا نعيش زمن وملامح سياسة خارجية مغربية جديدة ملامح زكاها الخطاب الملكي الأخير الذي غير الخطاب نحو الهجوم وتسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية، وسبقته الكلمة الملكية التوجيهية لسفراء الرباط في غشت المنصرم والتي دعت كما قال جلالة الملك إلى الخروج من الأدوار التقليدية لتمثيل البلد حول ابتكار حلول للإشكاليات التي تعرقل تطور العلاقات.

إن نتيجة هذه الجهود الجبارة للسياسة الخارجية التي يقودها جلالة الملك، بكل حنكة وتبصر إلى جانب وزراء حكومته الموقرة هي التي أدت اليوم إلى تراجع الاعترافات بالجمهورية الوهمية هناك أكثر من 35 دولة سحبت اعترافها وهي التي تدفع الآن بالعديد من الفعاليات الإفريقية إلى المناداة والمطالبة بعودة المغرب إلى المنتظم الاتحاد الإفريقي، وهي التي زادت من إيمان المجتمع الدولي بأحقية المغرب بأرضه واعتراف متنام بواقعية الحكم الذاتي، لذلك فالدبلوماسية المغربية اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بضرورة استغلال هذه

للأسف وكأنهم يستقون بالأجنبي على وطنهم وعلى ما حققوه، فليذهبوا إلى الجيران ولينظروا حقوق الحرية حقوق الإنسان وحرية الفرد والجماعة كيف تمارس...

### السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد النائب، أنا آسف، لا يمكن... شكرا السيد النائب المحترم، نحن مقيدون بالأوقات وبالمدد الزمنية التي نقرها جميعا أنا آسف، شكرا لكم. الكلمة الآن للأغلبية السيدة النائبة نعيمة فرح عن فريق التجمع الوطني للأحرار السيدة النائبة المحترمة.

### النائبة السيدة نعيمة فرح:

بسم المولى عز وجل والصلاة والسلام على خير البشر.

من الصعب جدا اختزال جهود السياسة الخارجية في 5 دقائق، لاسيما إذا ربطناها بالقضية الأم للوطن قضية وحدتنا الترابية، لكن سنحاول التعامل مع هذا الضيق التوقيتي ولنقف في البداية وقفه إشادة وتقدير بالجهود الجبارة التي قام ويقوم بها القائد الأعلى للمملكة المغربية الملك محمد السادس في مجال السياسة الخارجية سواء على المستوى الإفريقي أو العربي أو الأوروبي، هذا الجهود الذي توجهته الزيارة الملكية الأخيرة لواشنطن والتي أعادت الدفء بعد فتور والتي أيضا اعتبرها جل الملاحظين الدولية ناجحة بسلم كل المقاييس. حيث تم التأكيد على أن المقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية هو الحل الأمثل والواقع لأقدم نزاع في التاريخ المعاصر.

إن السياسة الخارجية للمملكة كما أرادها جلالة الملك، تعتمد بالأساس حماية المصالح الحيوية للمغرب وجعل الدبلوماسية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة بكل تمظهراتها مع العمل على حفظ السلام كلما دعت الضرورة لذلك، كما أنها سياسة خارجية تغلب الجانب الاقتصادي والاجتماعي على الجوانب الأخرى. إن موقع المغرب الاستراتيجي كوسيط بين أوروبا وإفريقيا



واللقاءات الجهوية والدولية والندوات التي شاركتكم فيها والتي طبعاً كنتم تستحضرون فيها الدفاع عن القضية الوطنية، مشاركتكم بصفتكم رئيساً للحكومة، بصفتكم أحياناً أخرى ممثلاً لجلالة الملك، مشاركة السيد وزير الخارجية ومشاركة بعض الوزراء الآخرين وهي مشاركة مكثفة أكيد وأعتقد أن عددها كبير جداً.

فالسيد رئيس الحكومة، تعالوا لنقيم نتائج هذه المشاركة في هذه اللقاءات كم عدد الدول والمنظمات التي استطعتم إقناعها في هذه الفترة 2011-2013 بالقضية الوطنية وخاصة تلك المنحازة للخصوم؟ كم عدد الدول التي اقتنعت بدعم قضيتنا الوطنية في المحافل الدولية وفي الملتقيات الإقليمية والجهوية؟ وأحدث دائماً عن هذه الفترة الفاصلة ما بين 2011-2013. طبعاً نحن ليست لنا معلومات مدققة لأنكم السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة لا تكلفون أنفسكم عناء اقتسام المعلومة إن وجدت معنا كبرلمانيين فبالأحرى مع الرأي العام الوطني، طبعاً في غياب هذا الانفتاح على البرلمانين وعلى الرأي العام وعلى المجتمع المدني بصفة عامة، في غياب الانفتاح كذلك على أحزاب سياسية ومجتمع مدني يغيب التكامل ويغيب كذلك يعني تنقلص مردودية هذا العمل الدبلوماسي الذي من المفروض أن يأتي بنتائج جد إيجابية وما كناش نوقعو فهذا الأمور اللي احنا واقعين فيها، صحيح هناك مجهودات وهناك كذا ولكن ما نحن فيه الآن يعني يتطلب كذلك وضع مجموعة من التساؤلات.

فأنا بغيت نطرح واحد السؤال السيد رئيس الحكومة، كيف يمكن للأحزاب السياسية تشتغل فهذا الإطار ديال الدبلوماسية الموازية؟ كيف يمكن للمجتمع المدني يشتغل؟ إذا كانوا ما كيصرفكمش آش كتقولوا فهذا اللقاءات وفهذه المنتديات وفهذه المؤتمرات؟ كيف يمكن تكون الكلمة موحدة والرأي موحد؟ كيف يمكن تتجاوزوا القضية ديال أننا نمشيو ندافعو على القضية

الإيجابية والعمل على بلورتها عبر وضع خطة طريق أو وضع خارطة طريق واضحة المعالم تستحضر جوانب التعاون الروحي والاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على السلم لاسيما أن المغرب حرم على نفسه دائماً التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ونتمنى صادقين أن تحظى دول الجوار نفس الطريق لأن المغرب كان ومازال يعتمد سياسة اليد الممدودة تجاه الآخر.

وإذا كنا نشمن التراكمات الإيجابية في المجال الدبلوماسي، فإننا نأمل في تفعيل التوجيهات الملكية المتعلقة بتطوير وتحديد منهجية العمل الدبلوماسي بما يكفل التنسيق والتفاعل المستمر بين الدبلوماسية والدبلوماسية البرلمانية، مع العلم أن معركتنا اليوم على المستوى الدبلوماسي هي معركة دبلوماسية حقوق الإنسان، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:**

شكراً السيدة النائبة المحترمة، الكلمة الآن للمعارضة السيدة النائبة المحترمة ميلودة حازب عن فريق الأصالة والمعاصرة.

**النائبة السيدة ميلودة حازب :**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة النواب المحترمون،**

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، حين طرحنا هذا السؤال طبعاً في إطار فرق المعارضة حول تطورات قضية وحدتنا الوطنية وأقول الوطنية ولا أقول الترابية إشارة مني إلى أن ما يهم المغرب ليس فقط الأرض ولكن المواطن الذي يعيش فوق هذه الأرض. حين طرحنا هذا السؤال كنا ندرك جيداً أن الموضوع لا يحتاج إلى أو لا يقبل أية مزايدة سياسية لأنه محل إجماع وطني ولكن كنا ننتظر كذلك في جوابكم السيد الوزير أن تركزوا على الفترة ما بين 2011 و2013، كنا نريدكم أن تتطرقوا إلى عدد المؤتمرات





أغلبية ومعارضة طيب الكلمة للفريق الاشتراكي من المعارضة السيد النائب المحترم محمد عامر.

**النائب السيد محمد عامر:**

**السيد رئيس الحكومة،**

**حضرات السيدات والسادة،**

أود في البداية أن أعبر باسم الفريق الاشتراكي عن سرورنا لنتائج الزيارة الملكية للولاية المتحدة، والتي تندرج في سياق المبادرات التي اتخذها جلالة الملك، منذ توليه العرش والمهادفة إلى جعل مسألة الوحدة الترابية في عمق دينامية الإصلاح في المغرب. إننا عندما نتوجه للحكومة اليوم في موضوع الوحدة الترابية لأننا نعتبر أن مسؤولية الحكومة لا يجب اختزالها في عمل وزارة الخارجية وجهازها الدبلوماسي، بل نعتبر أن العمل الحكومي في شموليته، في تعامله مع القضايا السياسية والحقوقية وفي تعامله مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو عمل في صلب قضية وحدتنا الترابية.

إننا عندما نتوجه للحكومة لأننا لاحظنا التباطؤ والتلكؤ الإصلاحات وفي التفعيل الديمقراطي للدستور، ومن شأن ذلك أن يشكل مصدر إزعاج وتشويش على صورة بلادنا ومصداقيتها بالداخل والخارج. إننا نعتبر في الفريق الاشتراكي وفي الإتحاد الاشتراكي أن خير دفاع عن وحدتنا الترابية هو الاستمرار في الإصلاح ولا شيء غير الإصلاح بدون خجل أو تردد.

إننا عندما نسأل الحكومة نريد أن نعرف ما هي نوعية المبادرات التي تعتمدها لاستمرار هذا المناخ الإيجابي، لتحسين المكاسب وإفشاء مخططات الخصوم. ما هي الإجراءات مثلا التي اتخذتها لتفعيل ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ودعم عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتنفيذ توصياته؟ كيف يمكن تجاوز ما لوحظ من خروقات في مجال الحريات وحقوق الإنسان في العديد من مناطق البلاد واعتبار أن

الوطنية باعتبار أننا مؤمنين بها فقط؟ ما عندناش معطيات، ما عندناش معلومات محينة. أنا مرة واحد من المجتمع المدني عبر عن موقفه ليتم الرد عليه بأن وزير خارجيتكم لم يقل هذا، فاسمحوا لي إذا كانت الأحزاب السياسية الوطنية بمجهوداتها يعني بمجهودات ذاتية وبإمكانيات على قد الحال وفي غياب أي تمويل وأي دعم من طرف الحكومة في هذا الإطار تقوم على الأقل بإعداد تقارير، تصدر بلاغات لتتفاعل مع الرأي العام الوطني لتعبر عما يعني كتوصل آشنو دارت، شنو قامت به، فالحكومة للأسف ما كنصيبوش عندها هاد الشيء، لا تفعل المقاربة التشاركية في قضية وطنية نتحمل فيها المسؤولية جميعا، من بعد كنفولوا علاش المجتمع المدني ما ناجحش؟ أو لا علاش الأحزاب السياسية ما ناجحش؟ أو علاش النواب البرلمانين ما ناجحينش في الدبلوماسية الخارجية؟ ها علاش ما كنوصلوش لواحد التكامل.

تساءل أيضا السيد رئيس الحكومة، عن جدوى بعض العلاقات التي تفتخر الحكومة بتطويرها مع بعض الدول وهذا شيء جميل جدا، جميل جدا أن نظور علاقاتنا مع دول أخرى هذا هو المطلوب، ولكن دعوني أعطيكم مثلا واحدا فقط، بغيت نتكلم على الصداقة المتميزة والتحالف الإستراتيجي مع دولة تركيا مثلا، أين تجلت مساعدة تركيا لقضيتنا الوطنية؟ كم من دولة استطاعت أن تغير موقفها بتدخل من تركيا؟ هذه أسئلة طبعنا نطرحها للتاريخ وأريد فقط السيد الرئيس، فقط ملاحظة أخيرة وهي أن بعض الوزراء يقومون بأعمال خارج الوطن أثناء زيارة رسمية يعني تسيء للقضية الوطنية مثل ما حدث في دولة الكويت وأنتم تعرفون أنها تعيش وكان الرد قاسيا.

**السيد الرئيس:**

انتهى الوقت السيدة الرئيسة، أذكر أنني أعطي الكلمة بالتناوب ما بين الأغلبية والمعارضة. إذن الكلمة الآن بتناوب



الشبيبة الاتحادية مع الشبيبة الاشتراكية العالمية وفي إسطنبول مع الأمية الاشتراكية وفي مراكش مع الاشتراكيين الأوروبيين وفي مالي خلال الأسبوع المقبل مع دول غرب إفريقيا والساحل.

إن الفريق الاشتراكي وهو يجدد تميمه للزيارة الملكية يعتبر أن تطورات قضيتنا الوطنية والمخاطر التي تهددها تقتضي الإعلان عن تعبئة وطنية استباقية وغير مسبقة في الداخل والخارج وفق رؤية متضامنة ومتجددة يتكامل فيها العمل الدبلوماسي والحكومي مع العمل الدبلوماسي البرلماني والدبلوماسي الحزبي رؤية مبنية على تقييم جريء للأخطاء واستخلاص الدروس مدعمة بإصلاحات جريئة وشجاعة في المجال السياسي والحقوقى.

**السيد الرئيس:**

انتهى الوقت السيد النائب، شكرا لكم. نواصل سأقول ماذا ستقول للسيد الرئيس، إذن أذكر بأنه ما كنا تفضل نقطة نظام من حقل.

**النائب السيد عبد الله بوانو (نقطة نظام):**

وخا غاتقول ما أقول ولكن أنا اللي خاصني نقولو السيد الرئيس، لأن خذيت نقطة نظام المرجع الوحيد ديالكم السيد الرئيس هو النظام الداخلي وليس شيء آخر سواء كان إشارة أو غير ذلك.

ثانيا المادة 204 من النظام الداخلي سواء كان السؤال محوري واحد أو جوج فالتعقيب حين تفتح المناقشة العامة يكون بالتناوب بين المعارضة والأغلبية، أرجو احترام هذا المقتضى وشكرا.

**السيد الرئيس:**

إذن أؤكد فعلا على أنه المادة 204 تقول صراحة على أنه عندما نفتح المناقشة تفتح المناقشة الواحدة في شكل تعقيبات تعطى فيها الكلمة بالتناوب بين فريق الأغلبية والمعارضة وهو

الحرص على الأمن والنظام العام لا يتعارض مع حماية الحقوق والحريات.

إننا عندما نتوجه للحكومة نريد أن يطلع الرأي العام عن منظورها في تفعيل مضمون تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهادف إلى إقرار نموذج تنموي جديد. كيف يمكن تجاوز أعطاب نظام الحكامة القائم ومعالجة أزمة الثقة تجاه الإدارة والهيئات الترابية والشعور بالحيف وغياب الشفافية في مجال تدبير الشؤون العمومية؟ ألم يكن الوقت الانفتاح على الأجيال الجديدة واعتبارها فاعلا أساسيا في تنفيذ النموذج التنموي الجديد ومحاضرا مهما في بلورة السياسات العمومية وتنفيذها وتقييم نتائجها؟ ما هي رؤية الحكومة في تعبئة مغاربة العالم واستثمار ما يتوفرون عليه من مؤهلات دفاعا عن وحدتنا الترابية والمصالح الحيوية لبلادنا؟

**السيد الرئيس،**

إن الفريق الاشتراكي وهو يؤكد على هذه القضايا يؤمن إيماننا راسخا بأن مصير وحدتنا الترابية مرتبط بمصير الإصلاحات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب وأيضاً في أقاليم الشمال والشرق والغرب، لذلك نعتبر أن الحكومة لها مسؤولية كبيرة في الرفع من وتيرة إنجاز الإصلاحات الوطنية الكبرى وفي تفعيل النموذج التنموي الجديد في الأقاليم الجنوبية. وحده هذا الاختيار كفيل بإحباط مناورة الخصوم وتحصين المغرب في حدوده وفي وجوده.

إننا فريق اشتراكي وفي حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي اعتبر دائما معركة التحرير مرتبطة بمعركة الديمقراطية والإصلاح، يؤكد على أولوية القضية الوطنية في دبلوماسيته الحزبية ولا يدخر أي جهد في اتخاذ كل المبادرات لإسماع صوت الاشتراكيين المغاربة ومقاربتهم لموضوع الوحدة الترابية في ارتباطها بالإصلاحات الديمقراطية والحقوقية كما تم مؤخرا من طرف



التدبير الشعبي للملف هو أساس وعمود نجاح كل القضايا العادلة، المؤسف له السيد الرئيس، هو أن هاد السياسات المعتمدة والخطابات المسترسلة لازال يحكمها نفس التصور وكأننا في موقع تبريري للدفاع عن قضيتنا وعدالتها.

يجب اليوم الإقرار بضرورة بذل المزيد من الجهود في الدفاع عن قضيتنا ويجب الإقرار أن دبلوماسيتنا الموازية من خلال المؤسسة التشريعية وقنوات أخرى قصرت بالاضطلاع بدورها لأن تعاملها انساق وراء التصور السائد واعتمد في مقارنتها الاقتصار على الحضور في منتديات ومحطات دون الاعتماد على الكفاءات اللازمة والقوة المانعة والرادعة المتشعبة بعدالة نصره قضيتنا. إن الدبلوماسية الموازية يجب أن تفعل على أساس الكفاءات ودون اعتبار للانتماءات السياسية لأن قضيتنا الوطنية شأن مجتمعي لكل الأطياف السياسية المدافعة عن وحدة ترابنا وعن أحقية شعبنا في أقاليمه الصحراوية. فإذا كان المجلس الاجتماعي والبيئي قد رفع إلى أنظار جلالة الملك، تقريره بخصوص تنمية أقاليمنا الجنوبية على ضوء خلاصات مداولاته فإننا نعتقد في حزب الحركة الشعبية وفي الفريق الحركي أن مفهوم الجهوية المتقدمة الذي ارتكز عليه التقرير على ضوء الاختلالات التي رصدها أن تكون وحدها كافية ما لم نضعها في إطار تصور شمولي ومندمج، لأن الإعاقات المسجلة في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة هي مسائل تعرفها جل مناطق المملكة ويجب تقويمها والإقرار بها بكل وضوح وشفافية باعتبار أنها تشكل بعضا من الحلقات في مسلسل الدفاع عن قضيتنا الأولى. إن قضيتنا تتعدى بكثير ضخ 140 مليار درهم للتنمية في أقاليمنا الجنوبية بحيث يجب ضخ تصورات سياسية جديدة ومتجددة وفك الارتباط مع المنهجية التي سادت مدة سنوات.

السيد الرئيس، إننا نتناول هذا الموضوع ونحن أكثر انتشاء وزهوا وافتخارا بما حققته الزيارة الملكية الميمونة إلى

ما كنا سنفعل، إذن نواكب ونواصل وفقا لهذا النظام هذا. إذن الكلمة للأغلبية الفريق الحركي السيد النائب المحترم عزيز الدرهمومي.

**النائب السيد عزيز الدرهمومي:**

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

6 نونبر 1975 إلى يومنا هذا 38 سنة من النضالات والتضحيات خاضها الشعب المغربي تحت القيادة النيرة للعاهلين المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه وجماله الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حقبة تميزت بثبوت وإجماع شعبنا على قضيتنا الوطنية الأولى للدفاع عن حقه الراسخ في أقاليمه الجنوبية مع ما كلف ذلك من تضحيات في الأرواح ومن مؤامرات متتالية في الزمان والمكان لزعزعة الاستقرار وأمن وأمان المنطقة وسكانها.

وإذا كنا اليوم بصدد مناقشة دور السياسات العمومية في تثبيت الحق، في تثبيت هذا الحق فإننا نعتبر هذه المناسبة وقفة للإشارة إلى مكامن النقص التي طبعت تدبير هذا الملف الشيء الذي يسمح لخصومنا ولدعاة الانفصال بالترويج لأطروحاتهم وكسب عطف وتعاطف دول وأعضاء في المنتظم الدولي. فإذا كان ملف قضيتنا الأولى فإذا كان ملف قضيتنا الأولى مطروح في ردهات الأمم المتحدة منذ سنوات باعتباره ملف نزاع بين طرفين فإننا كنا وسنكون في وضعية أحسن لو أن الملف تم تدييره تدبيرا شعبيا بالرغم من الإجماع الحاصل حوله، وقد أنتجت هذه الحالة تشجيعا للأطماع الخارجية على أراضينا وأقاليمنا الجنوبية نظرا لموقعها الجيوستراتيجي.



أجل الدفاع عن قضيتنا الوطنية ومن أجل المساهمة في بلورة السياسات العمومية المحلية وذلك من أجل مغرب قوي قادر على تحدي الصعاب، من أجل مغرب معزز بشبابه ونسائه ورجاله يضحون بالغالي والنفيس، مغرب التحديات شكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للمعارضة السيدة النائبة المحترمة أم البنين لخلو عن فريق الإتحاد الدستوري.

**النائبة السيدة أم البنين لخلو:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

سيدي الرئيس، نسجل باعتزاز وإدراك وبمسؤولية التوجه الملكي السامي نحو اعتماد منهجية جديدة ومقاربة تشاركية في التعااطي مع قضية وحدتنا الترابية كل حسب موقعه، وبهذه المناسبة نعبر بارتياح عميق لنجاح لقاء القمة بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو نجاح يكرس هذه المقاربة وهذه المنهجية ويكرس أيضا ثقل المغرب الاستراتيجي وعمق العلاقات بين الدولتين.

نسجل أيضا بأسف الهجمة الشرسة لخصوم وحدتنا الترابية بأساليب ومناورات مكشوفة للنيل من سمعة بلادنا في مجالات حقوقية بأجندة وخلفيات مدروسة، ومن هذا المنطلق ندعوكم السيد رئيس الحكومة، إلى توضيح رؤاكم ومنظوراتكم الحكومية في إطار السياسة الخارجية وفي إطار كذلك السياسة الداخلية في تدبير الملف وفق هذه المقاربة الجديدة وكذا التوجهات التي تحكم هذه المنظورات على مستويين: تدبير العلاقات

الولايات المتحدة الأمريكية التي شكلت بكل تأكيد ضربة قاسمة إلى خصوم وحدتنا الترابية حيث جددت الولايات المتحدة الأمريكية في البيان الختامي للقاء جلالة الملك مع الرئيس الأمريكي وكذا على لسان السيد جاي كارني الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض بأن الحكم الذاتي المقترح من قبل المغرب يعتبر حلا جديا وواقعا وذي مصداقية باعتباره يلي طموحات سكان الصحراء لإدارة شؤونهم بكرامة، وهو الموقف الذي يتماشى مع موقف المجتمع الدولي الذي أقر بدوره بواقعية ومصداقية وجدية الاقتراح المغربي.

**السيد الرئيس،**

على المنتظم الدولي الذي يدعو ويشجع التكتلات الإقليمية والدولية، أن يفهم أن بناء اتحاد مغاربي قوي لمواجهة آفة الإزهاق يمر أولا بصيانة حق شعبنا على أقاليمه الجنوبية، فأين هو المجتمع الدولي بخصوص ملف حقوق الإنسان بمخيمات تندوف؟

**السيد الرئيس،**

إن الدينامية المجتمعية ما بعد دستور 2011 تحتم العمل على محاصرة نزيف الفساد والامتياز وهذا يجيلنا إلى اعتماد الجرأة في التعااطي مع الأمور والإيمان بعدالة قضيتنا بدل الاسترخاء وتسجيل بعض التحولات الإيجابية في مواقف بعض الدول الكبرى من قضيتنا وحدتنا الترابية. إن من المداخل الأساسية في نظرنا لضمان نجاعة سياساتنا العمومية هو تقوية منظورنا للتنمية المستدامة ولمنطوق حقوق الإنسان بشكل مندمج وشامل وتقوية الجبهة الداخلية وجعل قضيتنا الوطنية شأنا وشعبيا وإعلامنا المرئي والمسموع والمقروء سلاحا يوميا لا مناسباتيا لمواجهة أطروحة الانفصال الهادفة إلى زعزعة إيماننا بنصرة قضيتنا.

إن حزب الحركة الشعبية كان وسيكون على الدوام في مقدمة النضال اليومي إلى جانب كل القوى الحية ببلادنا من



وقيمنا الديمقراطية بانفتاحنا على فعالياتنا الوطنية داخليا وخارجيا  
وتحريرها لتؤدي دورها في مختلف مواقعها في تصريف التوجه  
الجديد وبانفتاحنا كذلك على مراكز التأثير وصناع القرار الدوليين  
والقطع مع المقعد الشاغر. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة. الآن الكلمة للأغلبية  
السيدة النائبة المحترمة نعيمة بوشارب عن فريق التقدم الديمقراطي.

#### النائبة السيدة نعيمة بوشارب:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

نشارك بدورنا في فريق التقدم الديمقراطي في هذه اللحظة  
التاريخية المفعمة بمشاعر الوطنية الصادقة، ونحن مقتنعون  
ومقتنعات أن قضيتنا الوطنية قضية كل المغربيات والمغاربة، قضية  
الماضي والحاضر والمستقبل، ونحن نعتز بموقف الإجماع الوطني  
الذي تحظى به وندعو الجميع إلى مزيد من اليقظة والحكمة  
والتبصر لأن الوضع صعب والأمور لم تحسم بعد.

إننا نؤمن نحن عضوات وأعضاء فريق التقدم الديمقراطي،  
أشد الإيمان برسوخ وصلابة الموقف المغربي وشرعيته ومستعدون  
ومستعدات على الدوام للدفاع عن وحدة الوطن والشعب  
وعازمون وعازمات على التصدي بالحزم اللازم لكل المناورات  
والمؤامرات التي تحاك ضد وحدتنا الترابية، ونحن ندعو إلى معالجة  
ما قد يعتري تدبير هذا الملف من نقائص وصعوبات واختلالات  
أيا كان مصدرها.

لقد ضحى المغاربة والمغربيات بالغالي والنفيس من أجل  
استقلال الوطن ووحدته وعزة وكرامة مواطنيه، واسترجع بكل ثقة  
في النفس زمام المبادرة في معالجته ملف أقاليمنا الصحراوية من

الخارجية، تدبير الأوضاع الداخلية في إطار التفاعلات التي تحدث  
في الأقاليم الجنوبية، ونحتاج منكم السيد رئيس الحكومة، إلى  
استراتيجية هجومية تتجاوز ردود الفعل بالانخراط في دبلوماسية  
هجومية استباقية.

#### السيد رئيس الحكومة،

لقد عشنا السنتين الأخيرتين تضاربا في المواقف بين  
ما هو رسمي وما هو موازي، على شكل تصريحات لبعض  
مكونات الحكومة مما أضر بالسياسة الخارجية لبلادنا. لقد كانت  
السياسة الخارجية لبلادنا دائما وفيه لثوابتها ولمنطلقاتها وهي  
حصيلة تراكم مرتبطة بالهوية المغربية بمختلف مكوناتها وإذا بنا  
نلاحظ خروجنا عن هذا المسار وكأن السياسة الخارجية هي وليدة  
المتغيرات الإقليمية الجديدة مما جعلها تحيد عن المنهجية المعتمدة  
والتي من شأنها الحفاظ على ثوابتنا الراسخة.

إننا السيد رئيس الحكومة، بحاجة إلى تقوية الجبهة  
الداخلية خاصة في مجالات ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق  
الإنسان والحكامة الجيدة على اعتبار أن السياسة الخارجية للدول  
هي التي تعمل على تسويق الواقع الداخلي وهي التي تقوم أيضا  
بالنقر بقوة على مواطن الضعف لدى خصومنا في كل المجالات  
الحساسة.

ونسجل بإيجابية تحرك الدبلوماسية المغربية في إطار  
خدمتها لقضيتنا الأولى باستثمارها العمق الإفريقي لوطننا  
وباستثماره كذلك الجرأة والشجاعة اللتين أبداهما جلالة الملك في  
خطابه الأخير حينما سمي الأشياء بمسمياتها. إن ما نواجهه إن  
كان التريب النفطي للدولة المجاورة على الحدود الشرقية المسخرة  
لضرب أهداف وحدتنا الترابية وهو ما يفرض علينا المزيد من  
التعبئة من تضافر الجهود من التأهيل للتعاطي مع قضية وحدتنا  
الترابية وفق المنهجية الجديدة وغيرها من المحافل بتكريس حضورنا  
الدائم في المنتديات والمنظمات الدولية بتسويق مكتسباتنا الحقوقية





عنها في الأقاليم الجنوبية كما هو الحال بالنسبة لباقي أرجاء البلاد ومواصلة مسار البناء والتنمية في ظل الاستقرار والسلم والتقدم والعدالة الاجتماعية وتوطيد البناء المؤسساتي والممارسة الديمقراطية وضمان حق الممارسة الفعلية للحريات الفردية والجماعية وتعزيز المصادقية في العمل السياسي في إطار دولة القانون والمؤسسات وهي كلها غايات يمكن تحقيقها من خلال توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ النموذج التنموي الجديد الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إن هذا التوجه في نظرنا يظل وحده الكفيل بجعل بلادنا تكبر في عيون أبنائها ويعطي بالتالي لقضيتنا الوطنية الأولى وللوطن الغفور الرحيم جاذبية متزايدة وإشعاعا متعظما ونصرا مدويا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة شكرا انتهى الوقت. إذن نمر الآن إلى الكلمة للمجموعات النيابية، الكلمة للمجموعة النيابية للحزب العمالي السيد النائب المحترم سعيد بعزيز.

#### النائب السيد سعيد بعزيز:

#### شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لملف الوحدة الترابية فهو ملف إجماع ووحدة وطنية وبالتالي فلا مجال للمزايدة والجدال، فهو ملف ينبغي أن تتم معالجته بطريقة جدية، وفي هذا أستحضر المعايير التي اعتمدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمعالجة بعض القضايا المرتبطة بهذا الملف في إطار مقارنة جد متطورة. وفي هذا الصدد أما بشأن الحكومة فجميل جدا أن نسمع ما قام به المغرب في إطار العمل الدبلوماسي لكن كان على السيد رئيس الحكومة، أن يخصص قليلا ويقول ما قامت به الحكومة في مجال العمل الدبلوماسي، فالحكومة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتنزيل نموذج إصلاحية متميز على المستوى السياسي والمدني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في المغرب، فعبّر تنزيل

خلال مبادرته الشجاعة المتمثلة في اقتراح تحويلها نظام حكم ذاتي موسع في إطار سيادته الوطنية مساندا في ذلك بإجماع وطني راسخ وقوي، كما أكدت ذلك العديد من المواقف السياسية المعبر عنها. كما لقيت ترحيبا دوليا واسعا ودعما متزايدا على الصعيد الدولي باعتبارها مبادرة جادة وذات مصادقية مستحضرين هنا البيان الهام الذي توج الزيارة الأخيرة لعاهل البلاد للولاية المتحدة الأمريكية.

وقد أفضت هذه الخطوة المغربية الشجاعة في آفاق حل سلمي ديمقراطي ودائم يعطي لمواطنينا ومواطناتنا في أقاليمنا الجنوبية مجالا واسعا للإسهام في تدبير شؤونهم وتعميق تطور جهتهم وتقدمها، وفي مجالات الحكامة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونحن نتطلع إلى مزيد من المكاسب على هذا الدرب بعد تنزيل الجهوية المتقدمة المنصوص عليها اليوم دستوريا وهو ما سيعطي لسكان هذه الجهات مزيدا من الصلاحيات في اختيار أجود السبل لترسيخ المكاسب المحققة على مدى سنوات من البناء والتشييد.

نعتقد اليوم أنه آن الأوان أن نستخرج العبر من التطورات المتلاحقة التي عرفتها قضيتنا الوطنية منذ أن تم اصطناعها منذ ما يزيد على 30 سنة وذلك في أفق وضع توجه شمولي عقلاني يحدد لكل طرف من أطراف القوى الحية في البلاد دوره في احترام المؤسسات ومهامها في إطار من الشفافية والوضوح تتحمل فيه السلطتان التنفيذية والتشريعية مسؤوليتهما كل في مجال اختصاصاته وتشرك فيه جميع القوى الجادة من أحزاب ومكونات المجتمع المدني وفق خطة عمل قابلة للإنجاز يتم إقرارها وإعطائها طابع الاستمرارية.

وعلى هذا الأساس، نجدد في فريق التقدم الديمقراطي تشبثنا بضرورة تقوية الجبهة الداخلية من خلال الانكباب على إيجاد الحلول للمطالب الاجتماعية والاقتصادية المشروعة المعبر



### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على تعقيبات السيدات والسادة النواب.

### السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

السيدات النائبات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات الوزيرات المحترمات،

إخواني أخواتي،

اليوم الموضوع هو موضوع إجماع وطني، والقضية مصيرية بالنسبة للأمة المغربية ملكا وحكومة وشعبا ودولة، لا مكان فيها لها للإسفاف ولا رد ولا قبول لأي كلمة خارج الموضوع أو غير متناسبة مع حجم القضية ومع وضوعها. لأننا في هذا الملف عندنا معطى أساسي وهو أحقيتنا نحن على حق وهذا الحق مسنود بالإجماع، وهذا الإجماع الذي سايرناه تقريبا على مدى أربعين سنة في 73 باش تحركات هاد القضية بهاد الشكل الجديد لا يجب أن يחדشه شيء، هذه قضية يقودها جلاله الملك، وتتجاوب فيها معه جميع مكونات الأمة والأحزاب السياسية، النقابات، المنظمات ويلبي الشعب النداء كلما طلب منه من خلال التضحية بأرواح أبنائه وبناته، من خلال الصمود الآن في حدودنا مع جيراننا هداهم الله وما يكلف ذلك نفسيا وماديا من خلال تضحيات كبيرة مستمرة لأن الشعب يعلم أنه على حق ولأن التجاوب كاملا ومطلق.

وأريد أن أذكركم فقط أن ساكنة هذه المناطق لما نفى محمد الخامس رحمه الله، اعتبرت نفسها في جهاد فقصرت الصلاة وأفطرت رمضان إلى أن رجع محمد الخامس باعتبارها في جهاد

إصلاحات تتم إعطاء إجابات واضحة في هذا الملف وبالتالي فعلى الحكومة أيضا أن تعمل على إطلاع البرلمان على الأنشطة الدبلوماسية التي تقوم بها حتى يكون هناك تتبع مختلف المؤسسات شعبا ومؤسسات لهذا الملف وشكرا السيد الرئيس.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للمجموعات النيابية لمجموعة تحالف الوسط، السيد النائب المحترم محمد الهلالي فليفضل مشكورا وهو آخر متدخل.

### النائب السيد محمد الهلالي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

فيما يخص قضية الوحدة الترابية فإننا نؤكد أنها بدون شك تحتل مركز الصدارة في انشغالات ملك البلاد والحكومة والشعب المغربي قاطبة. وما ميز التجربة المغربية أنها صاغت آليات ديمقراطية في التعاطي والنزاع الإقليمي كما في تدبير اللحظة التاريخية على قدم المساواة، ذلك أن خطة الحكم الذاتي لإنهاء التوتر تعكس في جوهرها حلا ديمقراطيا لإشكاليات إقليمية يضع في الاعتبار التعبير الصريح عن إرادة السكان الحقيقيين الذين هم جزء لا يتجزأ من مكونات المجتمع المغربي، وفي ذات الوقت يتماشى وأنماط الحكامة الجديدة التي تخفف الأعباء عن الدولة المركزية ورغم مناورات معاكسي الشرعية الدولية ومناوئي وحدتنا الترابية فالمغرب مطالب بالإسراع في تنزيل وتفعيل الجهوية الموسعة كما جاء ذلك في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك خلق دينامية جديدة في جسم الدبلوماسية الموازية وإن تأكيد صاحب الجلالة في خطابه الأخير على أن ملف الصحراء يمر من لحظة حرجة لمن شأنه أن يدفعنا جميعا إلى التحلي الجماعي باليقظة الحذرة والتعبئة الشاملة كل حسب موقعه للتصدي لمناورة الأعداء ولعل أكبر تعبئة هي رصد صفوفنا الداخلية وتحقيق النمو والتقدم المنشود ببلادنا وشكرا لكم.



الضمانة الرئيسية لكسب هذا الملف بصفة نهائية، وهذا ما حاولناه دائما وهذا ما نحاوله في هذه الحكومة، طبعاً الأمور قد تكون لا تسير بنفس السرعة التي نتمنى جميعاً ولكن الأمور تتقدم والمهم هو أن تكون كل خطوة تتلوها الخطوة التي تليها ولكن دائماً في نفس الاتجاه؛ اتجاه الحفاظ على حقوق الإنسان، على الحريات، على كافة المعطيات التي تحرك الرأي العام العالمي والتي تبين مدى جدية المغرب، وسمحوا لي الإخوان اليوم المغرب دولة تعيش استقرار سياسي هاد الشيء ما كانش ممكن لولا جهود أبناء مخلصين والأبناء المخلصين ديال هاد الوطن من مختلف التيارات والأحزاب والمؤسسات والهيئات، لولا التصرفات الحكيمة والشجاعة والاستباقية ديال جلالة الملك، ابتداء من 9 مارس الخطاب التاريخي والتصويت والناتج اللي عقباتها واللي يالله بالكاد الآن سنتين والحكومة والبرلمان وكافة المعطيات.

الملاحظة المتتالية والمتابعة لأن المنطق ديال القوة والمنطق ديال القمع والمنطق ديال القهر اللي دفع في اتجاه ارتباك واضطراب دول مجاورة مع الأسف الشديد ولكن المغرب ما تخلّاش وبقى وفي للأخوة ديالو وساند دول الحوار ومن بينها مالي باش تحافظ على استقرارها، هاد الشيء اللي كيشوفوا الناس تيشوفوا المغرب الحمد لله دولة تبتاعش فيها الاستثمار، منتعشة فيها الديمقراطية ومنتعشة فيها الحريات، كايين فيها مشاكل ولكنها تتقدم، تيقولوا المغرب نموذج هاد الشيء تيقولوه باستمرار وتيعاودوه واحنا كذلك كنعقولوا لهم ولهذا اليوم السؤال كذلك اللي كان مطروح بشكل إيجابي كيف يمكن أن تقوم الأحزاب بالدور الذي يناسب المرحلة اليوم؟ وسمحوا لي هذه ماشي قضية بسيطة هذه قضية كبيرة وقضية دقيقة وفيها معطيات وعملنا فيها حرب استمرت إلى بداية التسعينات وبعد ذلك معركة دبلوماسية وقانونية وسياسية كبيرة وخطيرة، الله سبحانه وتعالى وفقنا فيها واحنا مازالين والحمد لله غانقولوا واليوم، اليوم كيتبلور ودائماً

لا يقبل حتى يرجع ملك البلاد رحمه الله. هل هناك ارتباط أكبر من هاد الارتباط الجميع يعرف هذا، الدول الصديقة والتي سابقاً كانت تستعمرنا كانت تعرف هذا، اسبانيا تعرف هذا، فرنسا تعرف هذا، العالم يعرف هذا، نحن على حق وهذه الحقيقة وهذا الإجماع الذي تكون على هذه القضية هو الذي مكنا من المحافظة على حقنا وتحسن أوضاعنا التي مع الأسف الشديد كانت تعاكسنا فيها دولة جارة بإمكانيات مادية هائلة جندت دبلوماسيتها مع الأسف الشديد ونحن نلاحظ ذلك ونراه باستمرار، ولكن نحن حاولنا أن نحافظ على حقوق الأخوة وندافع على حقوقنا ويا للعجب، ويا للعجب ولا نزال وسوف نبقى خاص منها خلال يعرفوا الإخوان الجزائريين بأن احنا ما غانبدلوش عليهم، احنا خوئهم ويمكن الأصدقاء تختارهم ويمكن تفارق معاهم، الإخوة ما عندك ما دّير خاصك تحملهم. اللي قدر الله هو هذا ولكن خاصهم يعرفوا بأن المغاربة ما غايفرطوش في الوحدة الترابية.

هذا مسار شارك فيه الجميع، اليوم حزب العدالة والتنمية هو اللي كيقود الحكومة ولكن هذا مسار شارك فيه الجميع عبر 40 سنة، كافة الأحزاب شاركت فيه بشكل أو بآخر والمنظمات وكل واحد والله سبحانه وتعالى عارف ومضطلع هاد الشيء غير جا وواقف هاكا، هاد الناس اللي كيمثلوا المؤسسات الدولية غير جاوا وتيقدرنا المغرب؟ لا هاد الشيء جا لأنهم كيصمعو وتيشوفوا على مدى 40 سنة الكلام الواضح الصادق المنطقي والحجج والبراهين القوية ما يمكنش الباطل يغلب الحق وخاص الناس اللي كيحملوا الحق في الوقت ديال التوحد يبقاوا متوحدين، ماشي معناه ما نقولوش باللي احنا وقعنا في الخطأ الفلاني، لا يمكن ماشي عيب نقولو وقنا في الخطأ فلان لفلاني ونصلحوا الأخطاء ديالنا وتغيرت الأمور والأوضاع كثيراً، وأنا كنتافق مع الدعوة اللي جات كتأكد على أن الإصلاحات في مختلف المجالات هي



مطلوب عوض ما نبقاو نقبلو على شي مسائل غير لائقة نقولوها اليوم، نقولوا كيفاش فعلا خصنا نعملو باش نرافقو المرحلة الجاية اللي باقي مانتهاش وكما قال جلال الملك، وهو كلام صعب للغاية أن القضية لم تحسم بعد، كيفاش إن شاء الله الرحمان الرحيم نجتاهدوا كأحزاب سياسية، نتعاونو، نكونو لجان ديال التكوين فيها. صحيح احنا كنا آمنوا والإيمان هو أعظم شيء: وما استعصى على قوم منال\*\*\* إذا الإيمان كان لهم ركابا الإيمان ولكن كذلك التكوين، التوضيح، المعطيات كل هذا لا بد على الجميع حكومة وبرلمان ويعني مجتمع مدني وغيره أن نتعاون فيه حتى نكون جميعا في مستوى القيام بالدفاع على قضية وحدتنا الترابية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، وأريد فقط قبل أن أرفع الجلسة أن أخبر المجلس الموقر على أنه التحق بنا خلال معالجة السؤال السيد وزير الدولة اليمني وتابع معنا حصة من هذه الجلسة شكرا لكم ورفعت الجلسة.

وعمر ما كان الانقطاع، في الوقت المناسب كتذكروا النهار اللي جا كديرة رحمه الله للبرلمان تيبليغ الرسالة ديال جلاله الملك للممثلين ديال الأمة في الموضوع، كتذكروا التواصل اللي تيكون باستمرار في الوقت المناسب وكل حاجة في وقتها لأن هذه معركة ماشي جالسين هذا ماشي ماتش ديال الكورة هذه حاجة كبيرة بزاف بالنسبة للدولة المغربية بالنسبة للأمة المغربية، يقودها جلاله الملك هذه القضية وسيبقى يقودها ونحن جميعا معه حكومة وشعبا وجيشا ودركا وأمنا ووقاية ومدنية رحم الله الشهداء جميعا، وتحية عالية لكل من يدافع ويناضل عن هذه القضية التي هي بالنسبة للشعب المغربي قضية كبرى وعظمى واستراتيجية وغير قابلة للتراجع بدون شك، وهي علاقات تاريخية ودموية ودينية هذا ماشي اللعب.

اليوم السؤال اللي مطروح الإخوان هو مطروح علينا احنا بالضبط معشر الأحزاب السياسية، واحنا ما تنقصروش، فينما كانت شي جهة اللي غاتقوم بأي نشاط في المساندة ديال الوحدة الوطنية كنكونوا كنتجاوبوا قبل ربما يقال الطلب، فبغيت نقول ونشرح ونوضح باللي هاد القضية ما غايوقعش فيها تراجع